### الإمارات ثاني أفضل سوق على مستوى المنطقة

# أسواق الأسهم الخليجية تستفيد من زيادة التدفقات الاستثمارية العالمية

- السعودية ستحقق قفزات عندما يفتح سوق رأس المال لديها ويعزز الاستثمارات
- آثار إيجابية بعيدة المدى تترتب على ترقية تصنيف الإمارات وقطر

سوق دبي

ذكر تقرير لدائرة البحوث العالمية في بنك أوف أميركا ميريل لينش صدر تحت عنوان «مؤشر أسواق الأسهم الحدودية لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأسواق الحدودية تقود الأسواق العالمية الصاعدة في تدفق الاستثمارات والأرباح وتقييم الأسعار»، أن أسواق الأسهم الخليجية سوف تواصل الاستفادة من زيادة التدفقات الاستثمارية العالمية، وعلى وجه التحديد من صناديق الأسواق العالمية الصاعدة النشطة.

وفي سياق تعليقه على التقرير، قال المدير التنفيذي ورئيس استراتيجية الأسهم لمنطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك أوف أميركا ميريل لينش مايكل هاريس: «برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كثاني أفضل سوق من حيث الأداء في العالم مع بداية العام حتى تاريخه بزيادة قدرها 61 في المئة ، وسجلت تقديرات نمو الأرباح لعام 2013 ارتفاعا بنحو 100 نقطة منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 9.6 في المئة .

وفي الوقت نفسه، صنفت المملكة العربية السعودية من أعلى 10 أفضل الأسواق أداء مع زيادة بنسبة 21 في المئة منذ بداية العام حتى تاريخه، وكان أداء سوق قطر أيضا جيدا بنفس القدر مع زيادة بنسبة 22 في المئة منذ بداية العام وحتى تاريخه».

وأضاف مايكل هاريس قائلا: إلى جانب المملكة العربية السعودية، يمكن لسوق الأسهم الإماراتية أن يكون حتما الفائز الهيكلي على المدى الطويل.

وبما ان المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي فهناك الكثير لتستفيد منه عندما يفتح سوق رأس المال في المملكة.

وعلى الصعيد الإقليمي ستكون هناك أيضا آثار إيجابية بعيدة المدى مترتبة على ترقية تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر من قبل شركة مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال لمؤشرات الأسواق الصاعدة.

يحصل سوق الأسهم على مزيد من الدعم من القوى الكبرى المؤثرة، لكنها في الوقت ذاته ستؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مختلف.

إلا أنها مواتية بشكل خاص للأسهم السعودية لأنها ستستفيد من مستويات قياسية من إنتاج النفط المحلي وبيانات أقوى من الصين.

وفي غضون ذلك، فان تباطؤ الزخم في أسعار الاسهم في الإمارات العربية المتحدة أدى إلى تقليص الرغبة في المخاطرة ولكن يبقى انتاج النفط إيجابيا.

بينما في قطر، فإن التباطؤ الأخير في نمو الأصول النقدية ما يزال يشكل خطرا محتملا على المدى القصير في حين أن إنتاج النفط مستقرا.

وتشكل أسهم المؤسسات المالية أكبر مكون في قائمة قطاع سوق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة «76 في المئة »، وقطر «53 في المئة » والمملكة العربية السعودية «33 في المئة ».

وتهيمن الأدوات المالية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على قائمة الأسهم مع تقديرات إيجابية بشأن نمو معدل أرباح الأسهم لعام 2013 في كلتا الدولتين وأقواها زخما في الاسابيع الاثني عشر الأخيرة.

### مع انتهاء موسم الإفصاح عن البيانات المالية

# تقرير: سوق الكويت يتباين أداؤه أمام مشهد الاستجوابات

- شهية المستثمرين بدأت تتراجع مع التطورات السياسية المحلية

شهدت الأسواق الخليجية تذبذبا في أدائها خلال الاسبوع الماضي، فقد كانت حصة الأسد من الارتفاعات من نصيب مؤشرات الأسواق الإماراتية بدفع من النجاح الكبير لمعرض دبي للطيران، كما نما مؤشر بورصة قطر بنسبة 0.6 في المئة مغلقا عند مستوى 2.565.09 نقطة.

أما مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية فشهد نموا طفيفا بنسبة 0.2 في المئة على الرغم من أن اللون الأخضر قد سيطر عليه خلال الجلسات الاربع الاولى من الأسبوع إذ استقر عند مستوى 6.772.48 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجع مؤشر بورصة البحرين بنسبة 0.2 في المئة ، مختتما تداولات الاسبوع عند مستوى 1.201.70 نقطة.

وواصل مؤشر السوق السعودي ارتفاعه لثالث اسبوع على التوالي ونجح خلال الاسبوع الماضي في اختراق مستوى 8400 نقطة قبل ان يرتد في آخر جلستين ويغلق دونه، حيث سجل المؤشر يوم الاثنين الماضي اعلى مستوى له منذ 2008 عند 8425 نقطة.

وانهى السوق السعودي تعاملات الاسبوع الحالي على ارتفاع طفيف بنحو 0.3 في المئة عند 8338 نقطة «21+ نقطة» مقارنة بإغلاق الاسبوع الماضي عند 8317 نقطة.

وفي تقرير لشركة كميفك، قالت الشركة إنه مع انتهاء موسم الافصاح عن النتائج المالية في سوق الكويت للاوراق المالية للربع الثالث من العام الحالي للشركات المدرجة في السوق والتي تباينت ما بين الايجابية والسلبية ووسط ضبابية المشهد السياسي المحلي عقب سيل من الاستجوابات، تراجعت شهية المستثمرين نحو المخاطر مع اقتراب انتهاء العام الحالي والذي يشهد كالعادة بناء مراكز جديدة للاستفادة من التوزيعات المتوقعة.

وحتى تاريخه، بلغ عدد الشركات التي افصحت عن نتائج الفترة 178 شركة محققة ما مجموعه 1.32 مليار د.ك، بارتفاع نسبته 17.4 في المئة عن ارباحها للفترة المقابلة من العام السابق والتي بلغت آنذاك 1.12 مليار د.ك. ومع نهاية تداولات الاسبوع، سجلت مؤشرات السوق تراجعا جماعيا، اذ انخفض المؤشر السعري بنسبة 0.8 في المئة مستقرا عند مستوى 7.841.40 نقطة.

أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فبلغت نسبة خسائرهما 0.8 في المئة و1.2 في المئة على التوالي.

وفيما يتعلق باداء القطاعات، فقد اتشحت جميعها باللون الاحمر باستثناء مؤشر قطاعي التكنولوجيا والرعاية الصحية اللذين سجلا نموا نسبته 1.9 في المئة و0.4 في المئة على التوالي.

أما القطاعات المتراجعة فكان في مقدمتها مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية بانخفاض نسبته 3.1 في المئة يليه قطاع المواد الاساسية الذي تراجع مؤشره بنسبة 1.9 في المئة . هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 292.78 مليون سهم بنمو بلغت نسبته 20.1 في المئة ، كما ازداد المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 42.1 في المئة ليسجل 119.24 مليون دولار أمريكي.

بالرغم من التذبذب الذي شهده المؤشر وعدم الاستقرار في ادائه خلال الاسبوع بسبب حالة الترقب السائدة بشأن معرض اكسبو 2020 ومدى انعكاسه على أداء السوق وعلى وقع النجاح الكبير لمعرض دبي للطيران، تمكن مؤشر سوق دبي المالي من التخلص من معظم خسائره التي مني بها في الاسبوع السابق إذ سجل المؤشر مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها 2.3 في المئة مستقرا عند مستوى 2.891.16 نقطة.

## شركات طيران دولية تتنافس على فرص في أستراليا

تشتد المنافسة بين شركات طيران عالمية منها شركات خليجية للدخول بقوة في قطاع الطيران الأسترالي.

وأصبحت المعركة الدائرة بين شركتي الطيران «فيرجن أستراليا» و«كوانتاس إيروايز» على السماوات الأسترالية، انعكاسا للمنافسة الشرسة بين شركات طيران إقليمية منها الشركتان الخليجيتان طيران الإمارات والاتحاد للطيران، وسجلت فيرجن أستراليا وكوانتاس خسائر بسبب التنافس في خفض الأسعار.

ويتشاحن الطرفان الأستراليان بسبب خطة فيرجن لطلب رأسمال جديد من المساهمين الرئيسيين، وهم الاتحاد للطيران والخطوط السنغافورية وطيران نيوزيلندا بقيمة 350 مليون دولار أسترالي «330 مليون دولار» لدعم الميزانية. ويتوقع محللون أن تخصص فيرجن بعض المبالغ لخدمات درجة رجال الأعمال، حيث تعتزم تحديث تجهيزات الطائرات وقاعات الاستراحة ضمن جهودها لاجتذاب عملاء من شركة كوانتاس التي تدعمها طيران الإمارات.

ويقدر بعض المحللين قيمة سوق السفر على درجة رجال الأعمال في أستراليا بنحو 3.8 مليار دولار. وهذه الغنيمة المحلية إلى جانب فرصة الفوز بعملاء يسافرون على الخطوط الإقليمية في الخليج واليابان والصين، تجعل البلد جذابا لثلاثي المساهمين في فيرجن ولطيران الإمارات المتحالفة مع كوانتاس.

وطالبت كوانتاس الأسبوع الماضي الحكومة الأسترالية بوقف عملية جمع التمويل لفيرجن، وإعادة النظر في تصنيفها كشركة طيران أسترالية. وقالت كوانتاس إن منافستها ممولة من قبل شركات طيران أجنبية.

## سماء «دبي للطيران» تمطر عقوداً بـ 200 مليار دولار

غادرت شركات صناعة الطائرات إمارة دبي بصفقات قياسية قيمتها 200 مليار دولار بعد أن أجبرت الأمطار الغزيرة منظمي معرض دبي للطيران على إلغاء آخر أيام المعرض وهو الحدث الذي أظهر اعتماد تلك الشركات المتزايد على منطقة الخليج لدعم إنتاج الطائرات الكبيرة.

وفازت شركة بوينغ الأميركية بسلسلة صفقات منحتها الدعم اللازم لإطلاق أحدث مشروعاتها وهي الطائرة 777 إكس إذ حصلت على 250 طلبية بقيمة 100 مليار دولار، حسبما ذكرت رويترز الأسبوع الماضي.

وحصلت شركة إيرباص الأوروبية المنافسة على الدعم الذي تحتاجه للطائرة ايه 380 أكبر طائرة ركاب في العالم بعد أن طلبت شركة طيران الإمارات 50 طائرة إضافية من هذا الطراز ليزيد نصيبها من إجمالي طلبيات تلك الطائرة إلى النصف تقريبا.

ومن المكاسب البارزة للمعرض الذي عقد في الفترة من 17 إلى 21 نوفمبر أن بعض العواصم الخليجية مثل أبوظبي أصبحت تتوقع استثمارات في صناعات الطيران المحلية وهو ما يزيد المنافسة مع الموردين الغربيين ويخفض تكلفة المكونات الجديدة.

وفازت بوينغ بأكبر عدد من طلبيات الطائرات الجديدة من شركة لوفتهانزا الألمانية وثلاث شركات طيران خليجية هي طيران الإمارات والخطوط القطرية والاتحاد للطيران لكنها تخلت في هدوء عن خطط لإشراك شركة طيران خامسة من آسيا.

وتقول مصادر في الصناعة إن بوينغ مازالت تجري محادثات مع شركة كاثاي باسيفيك ومقرها هونغ كونغ التي قد تقرر طلب نحو 20 طائرة 777 إكس التي ستصمم لاستيعاب 400 راكب.

وفازت إيرباص بطلبيات جديدة للطائرة ايه 350 1000 التي تستوعب 350 راكبا وتنافس 777 إكس ومن المنتظر إنتاجها عام 2017 أي قبل ثلاث سنوات من الموعد المتوقع لطائرة بوينغ.

### محللون: استمرار التداولات الأفقية والمضاربات على الأسهم الصغيرة

# الإمارات تترقب حسم «ملف إكسبو 2020» خلال تعاملاتها الأسبوع الحالي

تترقب أسواق الأسهم الاماراتية طيلة تداولاتها للاسبوع الحالي التصويت على ملف إكسبو 2020، وسط توقعات بارتفاعات قوية تنتظر الأسواق في حال فوز الإمارات باستضافة المؤتمر الدولي، بحسب محللين ماليين ووسطاء.

وحصدت الأسهم المحلية خلال تعاملات الأسبوع الماضي مكاسب بقيمة 7.8 مليارات درهم، جراء ارتفاع مؤشر سوق الإمارات المالي بنسبة 1.3 في المئة ، محصلة ارتفاع سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.97 في المئة ، وسوق دبي المالي بنسبة 2.3 في المئة .

وأكد المحللون أن مؤشرات الأسواق ستظل على تداولها الأفقي مع تزايد حالة الترقب لحسم ملف أكسبو، الأمر الذي سيجعل الأسواق تتقلب بين ارتفاع وهبوط، وفي ذات الوقت استمرار المضاربات على الأسهم الصغيرة والمضاربية.

وأجمعوا على أن الأسواق المحلية ستبقى على إيجابياتها بصرف النظر عن استضافة أكسبو من عدمه، مدعومة باستمرار الأداء القوي للاقتصاد الوطني، وتحقيق الشركات المدرجة في الأسواق لنتائج تفوق التوقعات.

وقال نبيل فرحات الشريك في شركة الفجر للأوراق المالية إن المؤشرات القياسية للأسواق عكست اتجاهها إلى الأعلى خلال تعاملات الأسبوع الماضي بعد أن أعطت المؤشرات الفنية إشارة على انتهاء دورة التصحيح في كلا السوقين.

وأضاف:» لوحظ خروج المستثمر المحلي من خلال عمليات تسييل، وفي المقابل شهدت الأسواق دخولا مكثفا للمستثمرين الأجانب سواء كانوا من العرب أو الخليجيين أو الأجانب غير العرب خصوصا في سوق دبي المالي.

وأشار فرحات إلى عدد من الإشارات الإيجابية التي صدرت عن مسؤولين وجهات حكومية محلية ودولية، ومنها توقع معالي المهندس سلطان المنصوري وزير الاقتصاد بأن يواصل اقتصاد الدولة خلال العام 2013 معدلات نمو تدريجية ليصل إلى 4.5 في المئة كما اعلن صندوق النقد الدولي عن احتمال رفع مستوى نمو الناتج المحلي للدولة خلال العام القادم.

وألمح إلى إشادة وكالة «ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني» بقوانين الرهن العقاري الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي، نظرا لأنها ستعزز من أداء محافظ المخاطر الائتمانية للبنوك وشركات التطوير العقاري المحلية على المدى البعيد ، كما أن القوانين ستخلق انتعاشا تدريجيا ومستداما أكبر وسيكون أفضل بكثير بالنسبة للوضع الائتماني طويل الأجل للبنوك والقطاع العقاري.

وأضاف أنه رغبة في الاستفادة من التحسن من الدورة العقارية وبيئة الفوائد المنخفضة، أعلنت شركة الدار العقارية عن تكليف خمسة بنوك محلية ودولية بترتيب صفقة إصدار صكوك إسلامية بقيمة 500 مليون دولار قبل نهاية العام الحالي، وتم التعاقد مع بنك ستاندرد تشارترد وبنك دبي الإسلامي وبنك الخليج الأول وجولدمان ساكس انترناشيونال وبنك أبوظبي الوطني لترتيب اجتماعات بالنيابة عن شركة الدار العقارية بهدف طرح صكوك إسلامية تم تصنيفها بحسب شركة موديز BB، والهدف من الطرح، توفير سيولة لسداد ديون على الشركة تستحق في العام 2014 باسعار فوائد مخفضة بالإضافة إلى استثمار الباقي في مشاريع تطويرية.

وأوضح أن بنك دبي الإسلامي يعتزم مراجعة حصة تملك الأجانب في البنك، مؤشرا إلى احتمال رفع هذه النسبة في المستقبل القريب.

وتوقع فرحات بناء عن أداء الأسواق خلال الأسبوع الماضي، وعلى المعطيات الأساسية والتحليل الفني أن تتسم تعاملات الأسبوع الحالي بالإيجابية للعديد من الأسهم.

قال المحلل المالي وضاح الطه، إن الأسواق تشهد في المرحلة الحالية تركيزا على الأسهم القيادية التي لها ثقل كبير في المؤشر، وذلك بعد موجة من التركيز على الأسهم صغيرة القيمة السوقية دون الدرهم، مضيفا أن الأسواق عكست الفترة الماضية كافة الأخبار الرئيسية بل أنها استبقت نتائج الشركات للربع الثالث، ولهذا السبب رأينا بعض ما يمكن تسميته بالحركات المفتعلة في التداولات، بدت من خلال تعاملات على الأسهم التي تتسم بخطورة التداول عليها.

وأضاف أن التركيز على هذه الأسهم لم يأت فقط من المضاربين، بل من بعض شركات الوساطة التي تستهدف رفع مستويات التداول، عن طريق إيحاءات على الأسهم الخطرة، والتي سجلت أسعارها ارتفاعات وصلت إلى الحد الأقصى 15 في المئة في عدد من الجلسات، ولذلك من الطبيعي أن تكون هذه الأسهم في مقدمة الأسهم التي تتعرض للتراجع بحدة، عند حدوث أية عمليات جني أرباح.

شعار «إكسبو 2020»

## إشارات فنية بدأت تظهر على تحسن الوضع بعد انتهاء فترة التصحيح

## استثمارات الخليجيين تنعش سوق العقارات في تركيا

### الأسعار ارتفعت بين 15 و30 في المئة خلال شهور

يشهد السوق العقاري في تركيا انتعاشاً غير مسبوق بفضل قانون جديد يبدو أنه نجح في جذب المستثمرين العرب والأجانب إلى البلاد، فيما قال وسيط عقاري في إسطنبول لـ «العربية.نت» إن أسعار العقارات شهدت ارتفاعاً يتراوح بين 15 في المئة و30 في المئة خلال أقل من عام واحد من الآن.

وأصدرت تركيا قانوناً عقارياً جديداً قبل أكثر من عام يتيح للأجانب تملك الأراضي والشقق السكنية والعقارات بشكل حر وكامل، ودون اشتراط الإقامة داخل البلاد، ما أتاح لكثير من المستثمرين شراء الشقق والمساكن، ودفع شركات عربية إلى التوجه من أجل الاستثمار وإقامة مشاريع تطوير عقاري في تركيا.

وأكد محمد النوباني، وهو المدير العام لشركة «البستان» العقارية التي تعمل في تركيا وعدة دول عربية، أن السوق العقاري يشهد انتعاشاً ملموساً منذ أكثر من عام، وأن العديد من المستثمرين أصبحوا يقصدون اسطنبول بحثاً عن فرص عقارية.

وقال النوباني لـ«العربية.نت» إن الأسعار ارتفعت خلال أقل من عام واحد بنسبة تتراوح بين 15 في المئة و30 في المئة »، مشيراً إلى أن شركته نفذت العديد من المشاريع العقارية التي اجتذبت اهتمام الكثيرين، بما فيها قطع أراض جاهزة للبناء بالقرب من مدينة اسطنبول، لا تزال تستهوي الكثيرين، وأسعارها تواصل الارتفاع.

وأكد أن القانون الجديد الذي أتاح التملك الكامل للأجانب في تركيا استطاع خلال الشهور الماضية إنعاش القطاع العقاري، مشيراً إلى أن أعداداً كبيرة من الخليجيين يتدفقون على البلاد حالياً من أجل شراء الشقق السكنية والأراضي والاستثمار في القطاع العقاري، بما في ذلك أعداد غير قليلة من الراغبين بشراء منازل للسكن ولاستخداماتهم الخاصة ممن يترددون على تركيا للزيارة والسياحة والاستجمام بين الحين والآخر.

وتشير التقديرات في تركيا إلى أن القطاع العقاري تمكن من استقطاب 35 ألف مستثمر بريطاني منذ صدور القانون الجديد الذي يتيح التملك الكامل والمباشر للمستثمرين غير الأتراك.

وبحسب مؤشر «نايت فرانك الدولي» فإن تركيا من بين أكبر 10 أسواق عالمية في نمو أسعار العقار، فيما صنفت شركة «ارنست آند يونج» العقارية تركيا في المركز الثاني من بين الأسواق الأكثر جاذبية في العالم. وتتطلع العديد من الشركات العقارية في الخليج إلى إقامة مشروعات عملاقة في تركيا، والاستفادة من حالة النهوض الاقتصادي التي تعيشها، والطفرة التي يمر بها القطاع العقاري في البلاد.

عقارات تركيا تفتح شهية الخليجيين